

طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية للأسس العلمية النظرية
والإنجازات العملية المحققة.

**The Nature of Islamic Banking Activity: An Analytical Study of
the Scientific-Theoretical Foundations and the Practical
Achievements Made**

لخضر أوصيف¹، لويزة فرحاتي²، مراد خروبي³

¹ جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، ouciflakhdar@gmail.com

² جامعة الحاج لخضر - باتنة 01 (الجزائر)، ferhatilouiza@live.fr

³ جامعة الحاج لخضر - باتنة 01 (الجزائر)، m.karroubi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/17 تاريخ القبول: 2021/03/04 تاريخ النشر: 2020/06/08

Abstract:

Through this study, we seek to highlight the nature of Islamic banking in light of the growth of the Islamic banking industry in many countries. Several Islamic, Arab, and Western countries have made strides in this, especially in Southeast Asia, the Arab Gulf, and Europe. Its efforts have culminated impressive successes carried out by establishing branches of its institutions and banks, with the aim of generalizing this industry and expanding its activities outside their countries of origin where it has received an increasing demand and demands for its products by individuals and institutions whom are looking for financing and investment in accordance with the provisions of Islamic Sharia.

Keywords: Banking Activity, financing products, financing services, Islamic institutions and banks.

JEL classification codes: G2 G3

المخلص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي في ظل تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في العديد من البلدان، فقد قطعت في ذلك عدة دول إسلامية وعربية وغربية أشواطاً متقدمة، خصوصاً في جنوب شرق آسيا والخليج العربي وأوروبا، وتكللت مجهوداتها بنجاحات باهرة، قامت من خلالها بإنشاء فروع لمؤسساتها ومصارفها، بهدف تعميم هذه الصناعة وتوسيع نشاطاتها خارج بلدانها الأصلية، حيث لقيت إقبالا وطلباً متزايداً على منتجاتها من طرف الأفراد والمؤسسات التي تبحث عن التمويل والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: النشاط المصرفي، الصناعة المالية، منتجات تمويلية، خدمات تمويلية، المؤسسات والمصارف الإسلامية.

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والانجازات العملية المحققة.

1. مقدمة:

أدت الظروف الاقتصادية الراهنة التي تواجهها كثير من الدول العربية والإسلامية، والتحديات المستقبلية التي تنتظرها في ظل تذبذب وانخفاض إيراداتها المالية المتأتية أساسا من قطاع المحروقات، وعجز البعض منها وعدم قدرتها على تمويل مختلف المشاريع التنموية في شتى القطاعات، للسعي نحو إيجاد بدائل لأنظمة التمويل التقليدية السائدة، والقائمة على الاقراض بفائدة من المصارف، وما نتج عنها من أزمات تضخم وتراكم حجم الديون الناجمة عن التوسع في الاقراض، وعجز العديد من الأفراد والمؤسسات والشركات عن السداد، مما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية ومالية عصفت بالعديد من اقتصاديات الدول، وأدت بها إلى الافلاس في كثير من الأحيان.

كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في ضرورة وحتمية الرجوع إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على منهج بناء اقتصاد حقيقي؛ بانتهاج نظام التمويل والنشاط المصرفي الإسلامي الذي يساهم ويشارك من خلاله التمويل - رأس المال - في تنشيط الدورة الاقتصادية وخلق الثروة، التي يقابلها انتاج فعلي وحقيقي، من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية تتلاءم مع خصوصيات الاقتصاديات والمجتمعات العربية والإسلامية؛ مثل ما حدث في دول الخليج العربي، حيث تحولت الكثير من المؤسسات المالية والمصارف التقليدية إلى مؤسسات مالية ومصارف إسلامية، نتيجة الطلب المتزايد على خدمات التمويل المصرفي الإسلامي، وتنامي حجم الأصول المالية الإسلامية والأرباح التي حققتها المؤسسات والمصارف المنافسة لها في هذا المجال. وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

اشكالية الدراسة: ما طبيعة الأسس العلمية التي يستند إليها النشاط المصرفي الإسلامي؟
الأسئلة الفرعية: بما يتميز النشاط المصرفي الإسلامي عن غريمه التقليدي؟ وما هي أهم الانجازات العملية التي حققتها الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي؟
فرضيات الدراسة:

- تقوم طبيعة النشاط المصرفي الاسلامي على أساس الوساطة الاستثمارية، والتركيز على صيغ المشاركة والمضاربة لتنشيط الاقتصاد وخلق الثروة في المجتمعات وإعادة توزيعها؛

- يساهم النشاط المصرفي الاسلامي على تحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الاحتفاظ بحقه في تحقيق الأرباح من خلال مزاوله نشاطاته.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية النشاط المصرفي الإسلامي، ومدى مساهمته في توفير الأموال اللازمة لمطلوبات واحتياجات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر في المجتمعات الاسلامية، من خلال توفير وسائل وأدوات التمويل التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وما يتميز به هذا النوع من التمويل من تقاسم للأرباح والخسائر، وتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية وتشجيع أصحاب الأفكار والمشاريع والمؤسسات على الاندماج والمشاركة في ممارسة النشاطات الاستثمارية المنتجة للثروة والمفيدة للمجتمعات.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أسس ومبادئ النشاط المصرفي الإسلامي عن المؤسسين؛
- تحديد الفروق الأساسية بين النشاط المصرفي الإسلامي والنشاط المصرفي التقليدي؛
- التعرف على جوهر منتجات وأدوات نشاط التمويل الإسلامي؛
- الوقوف على الواقع الميداني للنشاط المصرفي الإسلامي في العالم العربي والإسلامي.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهما الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات التي تقوم على جمع وتحليل البيانات الاحصائية، وتفسيرها.

2. ماهية النشاط المصرفي الإسلامي

1.2 تعريف النشاط المصرفي الإسلامي:

- تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات التي تتدرج ضمن فئات عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه الفئات على الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار (الجريدة الرسمية، 2018، ص 21).

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والانجازات العملية المحققة.

- النشاط المؤسسي المصرفي الإسلامي هو نشاط تقوم به مصارف تتعدى مفهوم الوساطة المالية إلى استثمار وتوظيف الأموال وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بنظام الفوائد الربوي، ولا تتاجر في الديون، وهي وإن كانت لا تغفل عن الربح، إلا أنها تسعى إلى تحقيق التنمية الحقيقية في المجتمع والنهوض به ماديا ومعنويا، فلا تمول المشروعات غير المرغوب فيها اجتماعيا واقتصاديا مهما توفرت الضمانات وتعاضمت الأرباح (محمد الطاهر، 2010، ص 59).

- النشاط المصرف الإسلامي هو العمل الذي تجريه المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات المدنية لاسيما النقود. وتعتمد على تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها أو تنميتها بأساليب وأدوات مشروعة لمصلحة المشاركين، هادفة إلى إعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل متطلبات التعاون الاسلامي بحسب الأصول الشرعية (وهبة، 2007، ص 19).

- المصرفية الإسلامية أو الصيرفة الإسلامية يقصد بها النظام أو النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث أن الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع أو التي تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا (http://en.wikipedia.org/wiki/Islamic_Banking) ويشمل التمويل الإسلامي نشاطات البنوك وأسواق رأس المال والتأمين (CFA,2014, P07).

وعليه فإن النشاط المصرفي الإسلامي هو العمل الذي تجريه المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، من خلال تقديم منتجات وخدمات تمويلية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛ ذات طابع وبعد مالي استثماري، وتنموي اقتصادي واجتماعي.

2.2 الأسس والخصائص العلمية للنشاط المصرفي الإسلامي:

حسب فكر المؤسسين، فإن النشاط المصرفي الإسلامي يستند إلى الأسس التي بني عليها، ومنها (محمد علي، 2005، ص ص 10-07):

- أن أساس نشاط المصرف الإسلامي في نظر المؤسسين هو المشاركة والمضاربة، فهو يأخذ الأموال من الناس على أساس عقد القراض، ثم يقدمها إلى من يعمل فيها على أساس الاشتراك في الربح والخسارة بعقود المشاركة والمضاربة وغيرها؛

- ليست غاية المصرف الإسلامي عند المؤسسين استبدال الحلال بالحرام في معاملات المصارف فحسب، بل إن المؤسسين تطلعون إلى مصرف يُعنى بمقاصد الشريعة الإسلامية في المال، فيأخذ على عاتقه وظيفة إعمار الأرض وتحقيق التوزيع الأمثل للثروة، ويتبنى أغراض ذات طابع اجتماعي عام، ومحاربة الفقر وتكافؤ الفرص بين أبناء المسلمين للانخراط في الاستثمارات النافعة دون الحاجة إلى الرهون، لأن المصارف أو البنوك التي تعمل بالديون تشترط الرهن، والرهن لا يستطيعه إلا الأثرياء، ولذلك كانت الثروة دُولَةً بين الأغنياء في ظل نظام القروض الربوية؛

- من المحاذير التي نبه إليها المؤسسون تورط المصرف الإسلامي في المداينات، ولذلك حرصوا على إبعاد المصرف الإسلامي عن تراكم الديون، ونبهوا إلى ضرورة أن تحد قدرته على توليد الائتمان، لأنه يصبح حينئذ في نظرهم مصرفاً للأغنياء، فالديون تحتاج إلى رهون، والرهون في أيدي الأغنياء، والديون إذا تراكمت تسبب الأزمات، التي يذهب ضحيتها الفقراء، وقد استدلو في ذلك بما ورد في السنة النبوية الشريفة من الاستعاذة من الدين، وما للدين من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات؛

- المصرف الإسلامي عند المؤسسين ليس مؤسسة مالية غرضها الوساطة وتحقيق الربح فقط؛ إنه قاعدة لعمل عظيم، هو جزء من نظام مصرفي إسلامي، وهذا النظام متفرع عن حركة شاملة لإصلاح اجتماعي واقتصادي، يبدأ بالمعاملات المالية، ولكنه ينتهي إلى إعادة المجتمعات الإسلامية إلى نظامها الإسلامي الذي اندثر بفعل تأثيرات ومخلفات الاستعمار؛ - للمصرف الإسلامي عند المؤسسين وظائف اجتماعية مستمدة من كونه جزءاً من نظام مجتمعي إسلامي، ولذلك نجدهم يُذكرون أنه على المصرف الإسلامي العناية بالزكاة، وأن يكون جمعها وتوزيعها في مصارفها أحد اهتماماته وأحد وظائفه، وأن يكون لكل مصرف صندوقاً للرعاية الاجتماعية، وأن لا يقتصر عمله على المدن والحواضر، بل يُعنى بالمناطق الريفية وما إلى ذلك.

وهناك من لخص أسس وخصائص النشاط المصرفي الإسلامي، فيما يلي (عبد الحميد، 2004، ص ص 92-93): المنهج الإسلامي هو أساس العمل المصرفي، النقود وسيلة للتعامل والعمل ضرورة لتحقيق التنمية، والاستثمار هو محور نشاط العمل المصرفي الإسلامي، وتحقيق التكافل الاجتماعي.

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والانجازات العملية المحققة.

3.2 أهداف النشاط المصرفي الإسلامي:

تتنوع أهداف النشاط المصرفي الإسلامي حسب تطلعات المؤسسات والمصارف الإسلامية وتغيرات البيئة التي تنشط فيها، إلا أنه في الغالب يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى مجموعات؛ كما هو مبين في الجدول الآتي (محمد الطاهر، 2010، ص ص 148-149):

الجدول 1: أهداف النشاط المصرفي الإسلامي

النوع	مقاصد الأهداف
أهداف مالية	- جذب الودائع وتمييزها ونشر الوعي الادخاري والاستثماري بين أفراد المجتمع، حتى لا يتعطل المال أو يحجب عن وظيفته في الدورة الاقتصادية؛ - استثمار الأموال مشاركة بما يعود بالربح على المساهمين والمودعين؛ - تحقيق مستوى ملائم من الأرباح، يضمن للمصرف الاستمرار في التقدم والنمو ومواجهة المنافسة في السوق المصرفي.
أهداف للمتعاملين	- تقديم خدمات مصرفية متميزة بجودتها العالية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية؛ - توفير الدعم والتمويل وتلبية تطلعات المستثمرين؛ - إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية التي يتم اقتراحها، وعرضها على المستثمرين؛
أهداف داخلية	- تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لفهم وإدارة النشاط المصرفي الإسلامي الصحيح، ومواكبة تطورات العمل المصرفي؛ - العمل على تعزيز أداء المصرف من أجل دعم نموه وتوسعه المستمر؛ - توسيع رقعة نشاطات المصرف جغرافيا واجتماعيا بين فئات المجتمع.
أهداف ابتكارية	- ابتكار صيغ وأدوات جديدة للتمويل الإسلامي؛ - تطوير الخدمات وابتكار أدوات ومنافذ لاستثمار الأموال المتاحة، وجذب المزيد من الأموال.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: محمد الطاهر، 2010، ص ص 148-149.

4.2 الفرق بين النشاط المصرفي الإسلامي والنشاط المصرفي التقليدي:

يمكن إبراز أهم أوجه الاختلاف بين النشاط المصرفي الإسلامي والنشاط المصرفي التقليدي في النقاط التالية، والمبينة في الجدول التالي:

الجدول 2: أوجه الاختلاف الأساسية بين النشاط المصرفي الإسلامي والنشاط المصرفي التقليدي

النشاط المصرفي التقليدي	النشاط المصرفي الإسلامي	
التركيز على الإقراض، ومعدل الفائدة.	التركيز على الاستثمار، ومنع التعامل بالفائدة.	الرسالة
التأكيد على القدرة على السداد.	التأكيد على صحة وسلامة المشروع.	الهدف
الاعتماد على الاقتراض في الحصول على مصادر الأموال المطلوبة للتمويل.	التنسيق مع الشركاء للحصول على مصادر الأموال المطلوبة للتمويل.	مصادر الأموال
التركيز على تطبيق المعايير المالية فقط.	التركيز على تطبيق المعايير الأخلاقية والشرعية في الاستثمار.	المعايير

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مجموعة البركة المصرفية،

(<http://www.albaraka.com/ar=article&id=325>)

3. أدوات وصيغ تمويل النشاط المصرفي الإسلامي

1.3 تعريف أدوات وصيغ تمويل النشاط المصرفي الإسلامي:

- أدوات وصيغ التمويل هي تلك المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها، وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف للربح بالنسبة للمؤسسة المالية، وتقدم في المقابل خدمة، على شكل معين أو منفعة للعملاء (شرين، 2016، ص 287).

- المنتج المالي أو الأداة المالية يراد به تصرف اختياري لحل مشكلة محددة أو الوصول إلى هدف معين بوسيلة مالية (البنك الإسلامي للتنمية، 2007، ص 12).

ويمكن تعريف أدوات وصيغ تمويل النشاط المصرفي الإسلامي بأنها عبارة عن الحلول أو البدائل المقترحة التي تقدمها المصارف الإسلامية لزيائها في شكل منتجات وخدمات، قصد اختيار طريقة أو أسلوب التمويل والاستثمار الذي يتناسب مع متطلبات الزبائن واحتياجاتهم التمويلية.

2.3 أنواع أدوات وصيغ نشاط التمويل المصرفي الإسلامي:

تتنوع أدوات وصيغ تمويل النشاط المصرفي الإسلامي، حسب طبيعة المصارف أو البنوك الإسلامية ونشاطاتها الأساسية، وتعتمد في الغالب على تقاسم الأرباح والخسائر بسبب حظر التعامل بالربا (Adem, 2010, P07)، ومن أكثر الأدوات والصيغ شيوعا واستعمالا وتداولاً في هذا المجال، نذكر ما يلي:

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والانجازات العملية المحققة.

أ. المنتجات المالية القائمة على عقود البيوع والإجارة: وتنقسم إلى:

- **المرابحة:** وهي البيع بمثل الثمن مع زيادة ربح معلوم، أو البيع برأسمال معلوم وريح معلوم (الغالي، 2012، ص 81). أو بيع السلعة بسعر الشراء مع تعريف ربح محدد متفق عليه، قد يكون نسبة من سعر البيع أو مبلغ معين (Marifa Academy, 2014, P40).
- **السلم:** تسمح هذه الصيغة للمصرف الإسلامي بشراء سلعة معينة مؤجلة التسليم يتم دفع ثمنها فوراً، حيث يستفيد المصرف من انخفاض سعرها عند التعاقد مقارنة بالأسعار الجارية في السوق، ويحقق من وراء ذلك ربحاً (الصادق، 2002، ص 86).
- **الاستصناع:** هو عقد بيع سلع محددة ليتم تصنيعها أو تشييدها، مع التزام من قبل الشركة المصنعة أو المشيدة بتسليمها إلى العميل عن الانتهاء (AAOIFI, 2015, P319).
- **الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك:** أن تشتري المؤسسة المالية المعدات والعقارات وما إلى ذلك بناء على طلب العميل، ثم تأجيرها له (Liliya, 2015, P483). أو أن يقوم المصرف بشراء الأصل الثابت المطلوب، وتأجير المنافع بناء على طلب الزبون، ومن ثم يؤجره له إجارة تشغيلية منتهية بالتملك مع الوعد بالبيع في نهاية مدة عقد الإجارة أو خلالها حسب الاتفاق المبرم عند العقد (قتيبة، 2012، ص 129).

ب. المنتجات المالية القائمة على المشاركة في الأرباح: وتنقسم إلى:

- **المشاركة:** عقد تتفق فيه الأطراف على المساهمة برأس المال في مؤسسة قائمة أو جديدة، ويتم المشاركة في الأرباح التي تحققها تلك المؤسسة وفق النسب المئوية المحددة في عقد الشركة، بينما يتم المشاركة في الخسائر وفقاً لنسبة كل مساهم في رأس المال (IFSB, 2018, P05). كما تعرف المشاركة بأن يُقدم كل من البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً لحصة في رأس المال ومستحقاً لنصيبه من الربح أو الخسارة (محمود، 2015، ص 78).

- **المضاربة:** عبارة عن عقد مشاركة في الربح بين رب المال والمضارب عن طريق مساهمة رب المال برأس مال في نشاط يديره المضارب (مقدم العمل) ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط وفق النسب المحددة في شروط عقد المضاربة. ويتحمل رب المال وحده

الخسارة ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب أو إهماله أو إخلاله بشروط العقد (IFSB, 2010, P21).

ج. المنتجات المالية القائمة على الأوراق المالية (الصكوك): تمثل الصكوك حصة ملكية حاملها في جزء من الأصل موضوع الصكوك (شهاب، 2012، ص 31).

د. المنتجات المالية التي تطرح للاكتتاب العام: وتنقسم إلى (شهاب، 2012، ص 32-33):

- **شهادات الاستثمار القابلة للتداول:** عبارة عن شهادات يصدرها المصرف الإسلامي وفقا لنظام المضاربة الشرعية مقابل أموال المستثمرين لتمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، وهي نوعين: **شهادات الاستثمار المخصصة:** وتخصص حصيلتها للاستثمار في مشروع معين، أو نشاط اقتصادي محدد، أو صيغة استثمارية معينة بذاتها، و**شهادات الاستثمار العامة:** وتخصص حصيلتها للاستثمار في أنشطة المصرف المتنوعة، ومشاريعه المتعددة، وصيغته الاستثمارية المختلفة.

- **وثائق صناديق الاستثمار:** عبارة عن وثائق تصدرها صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية مقابل الحصول على أموال المستثمرين وفق نظام المضاربة الشرعية، وهي نوعين: **وثائق إدارة:** تمثل حصة المصرف في رأسمال صناديق الاستثمار التي يؤسسها، وتتيح له حق الإدارة، واتخاذ القرارات، وغيرها من التصرفات. و**وثائق مضاربة:** تمثل حصة المستثمرين في رأسمال صناديق الاستثمار التي يؤسسها المصرف الإسلامي، ولا يكون لأصحابها الحق في التدخل في إدارة هذه الصناديق.

- **أسهم شركات المساهمة:** عبارة عن أسهم شركة المساهمة التي ينشئها المصرف الإسلامي مقابل الحصول على رأسمال الشركة، وتتعدد إصدارات الأسهم وفقا لأنشطة الشركة المصدرة المختلفة.

3.3 معايير تمويل المشاريع الاستثمارية وفق النشاط المصرفي الإسلامي:

تنقسم معايير قبول تمويل المشاريع الاستثمارية في المصارف والبنوك الإسلامية إلى شقين أساسيين، هما: الالتزام بالضوابط الشرعية، والجانب الائتماني المتمثل في الربحية وتوفير القدرة على تسديد مديونية المصرف، وفيما يلي نذكر هذه المعايير مجملة في النقاط التالية (حسين، 2010، ص 14 - 15):

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والانجازات العملية المحققة.

- **معيار المشروعات:** بمعنى أن يكون نشاط المشروع حلالا طيبا يتوافق مع أحكام ومبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية؛
 - **معيار الربحية:** أن يحقق المشروع أرباحا للعميل حتى يتمكن من تسديد الالتزامات التي عليه، حسب ما هو وارد في دراسة الجدوى الاقتصادية وكشف التدفقات النقدية للمشروع؛
 - **معيار المخاطر:** أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف، ويمكن درأها أو التحقق من حدوثها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة؛
 - **معيار الضمان ضد التقصير والاهمال:** أن يقدم العميل الضمانات الكافية والممكنة ضد اهماله وتقصيره وتعيده على التمويل وضياح الأموال؛
 - **معيار حق المصرف في المتابعة والرقابة على المشروع:** يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول (المصرف) في إرسال ممثلين له؛ لمتابعة سير المشروع وإعداد التقارير اللازمة؛
 - **معيار الكفاءة الفنية:** أن يتوفر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع حسب المتعارف عليه، بالإضافة إلى توافر القيم الايمانية، والمثل الأخلاقية والمعلومات الطبية عن العميل؛
 - **معيار الخطة الاستثمارية:** أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الاستراتيجية في الاستثمار؛ لاسيما من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛
 - **المعيار القانوني:** أن يكون للعميل كيان قانوني وأهلية للتعاقد (عقود التمويل والاستثمار).
- 4 . واقع النشاط المصرفي الإسلامي في العالم العربي والإسلامي

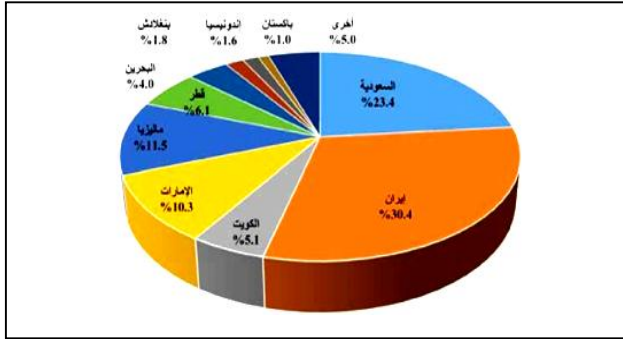
1.4 انتشار ونمو النشاط المصرفي الإسلامي:

- حقق النشاط المصرفي الإسلامي أو ما يعرف بالصيرفة المالية الإسلامية انجازات مهمة في السنوات الأخيرة على الصعيدين العالمي والعربي والإسلامي؛ يمكن تلخيصها، فيما يلي:
- **على المستوى العالمي:** أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي في العالم الذي أجرته مجلة (The Banker) أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1,509 مليارات عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ 12.04%. وقد سجلت إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال

الفترة (2006-2017) بلغ (13.65%)، تلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (13.63%)، ثم آسيا (8.25%). وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2017، ارتفع إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنسبة (4.74%)، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون دول الخليج العربية أعلى نسبة عالمياً (9.45%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (7.18%)، وآسيا (3%)، ثم دول مجلس التعاون الخليجي (2.92%)، في حين انخفض إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة (11.1%) عام 2017 في كل من أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة (اتحاد المصارف العربية، 2018، ص 08).

- **على المستوى العربي والإسلامي:** على صعيد الدول العربية والإسلامية لوحدها، يظهر الشكل رقم (01) حصة كل دولة من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم، حيث تستحوذ إيران على (30.4%) من إجمالي الأصول الإسلامية، تليها السعودية بـ (23.4%)، فماليزيا بـ (11.5%)، فالإمارات العربية المتحدة بـ (10.3%). وتحوز الدول العشر الأولى على نسبة (95.0%) من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم (اتحاد المصارف العربية، 2018، ص 08).

الشكل 1: حصة أكبر عشرة دول لديها أصول مصرفية إسلامية من إجمالي الأصول المصرفية في العالم



المصدر: اتحاد المصارف العربية، 2018، ص 08.

2.4 حجم الأصول المالية الإسلامية حسب المصارف والنوافذ الإسلامية:

الجدول 3: ترتيب المصارف والنوافذ الإسلامية العشرة الأولى من حيث الأصول المالية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي خلال سنة 2017.

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والانتجازات العملية المحققة.

الترتيب	المصرف	البلد	الأصول الإسلامية		نسبة الأصول الإسلامية من مجموع الأصول	العائد على متوسط الأصول	ملاحظة
			مليون دولار	نسبة النمو			
01	مصرف الراجحي	السعودية	91.497.00	1.00	100.00	2.77	اسلامي بالكامل
02	Mellat Bank	ايران	59.198.43	30.43	100.00	0.74	اسلامي بالكامل
03	بيت التمويل الكويتي	الكويت	57.859.45	8.71	100.00	1.46	اسلامي بالكامل
04	البنك الأهلي التجاري	السعودية	56.549.45	0.83	47.78	2.25	نافذة اسلامية
05	بنك دبي الاسلامي	الامارات	56.448.00	18.5	100.00	2.37	اسلامي بالكامل
06	Bank Melli Iran	ايران	53.338.00	غ م	100.00	غ م	اسلامي بالكامل
07	Bank Saderat Iran	ايران	49.165.72	20.46	100.00	0.79	اسلامي بالكامل
08	Malayan Banking	ماليزيا	48.911.55	11.38	25.95	1.41	نافذة اسلامية
09	مصرف قطر الاسلامي	قطر	41.311.00	7.54	100.00	1.63	اسلامي بالكامل
10	Bank Maskan	ايران	38.699.00	غ م	100.00	غ م	اسلامي بالكامل

المصدر: اتحاد المصارف العربية، 2019، ص 28. [يتصرف]

الجدول 4: ترتيب المصارف والنوافذ الإسلامية العشرة الأولى من حيث الأصول المالية الإسلامية في العالم العربي خلال سنة 2017.

الترتيب	المصرف	البلد	الأصول الإسلامية		نسبة الأصول الإسلامية من مجموع الأصول	العائد على متوسط الأصول	ملاحظة
			مليون دولار	نسبة النمو			
01	مصرف الراجحي	السعودية	91.497.00	1.00	100.00	2.77	اسلامي بالكامل
02	بيت التمويل الكويتي	الكويت	57.859.45	8.71	100.00	1.46	اسلامي بالكامل
03	البنك الأهلي التجاري	السعودية	56.549.45	0.83	47.78	2.25	نافذة اسلامية

لخضر أوصيف، لوزة فرحاتي.

04	بنك دبي الاسلامي	الامارات	56.448.00	18.5	100.00	2.37	اسلامي بالكامل
05	مصرف قطر الاسلامي	قطر	41.311.00	7.54	100.00	1.63	اسلامي بالكامل
06	مصرف ابوظبي الاسلامي	الامارات	33.428.00	2.4	100.00	1.92	اسلامي بالكامل
07	مصرف الانماء	السعودية	30.668.00	9.81	100.00	1.83	اسلامي بالكامل
08	مصرف الريان	قطر	28.282.00	12.4 8	100.00	2.10	اسلامي بالكامل
09	مجموعة البركة المصرفية	البحرين	25.453.00	5.96	100.00	1.19	اسلامي بالكامل
10	البنك السعودي البريطاني	السعودية	24.696.37	) 3.63 (	49.36	2.12	نافذة اسلامية

المصدر: اتحاد المصارف العربية، 2019، ص 31. [يتصرف]

يوضح الجدولين رقم (03) و (04) ترتيب حجم الأصول المالية الإسلامية المتداولة على مستوى المصارف والنوافذ الإسلامية في العالم الإسلامي والعربي، ومما يلاحظ من خلال الجدولين تصدر الدول العربية المراتب الأولى من حيث حيازة الحصة الأكبر من حجم الأصول المالية الإسلامية الإجمالية، ونسبة النمو والعائد على متوسط الأصول المستخدمة. فعلى مستوى العالم الإسلامي: فإن المنافسة تشد بين مجموعة من دول الخليج العربي وايران وماليزيا، وعلى رأس دول الخليج العربي نجد المملكة العربية السعودية ممثلة بمصرف الراجحي في المرتبة الأولى، الذي يمتلك أصول اجمالية تقدر بـ (91.497.00 مليون دولار) وعائد متوسط على الأصول بنسبة (02.77 %)، وفي المرتبة الثانية دولة ايران ممثلة بمصرف (Mellat Bank) الذي يمتلك أصول اجمالية تقدر بـ (59.198.43 مليون دولار) وعائد متوسط على الأصول بنسبة (00.74 %)، أما دولة ماليزيا فتأتي في المرتبة الثامنة ممثلة بمصرف (Malayan Banking) الذي يمتلك أصول اجمالية تقدر بـ (48.911.55 مليون دولار) وعائد متوسط على الأصول بنسبة (01.41 %).

- أما على مستوى العالم العربي: نجد أن المنافسة تنحصر بين دول الخليج العربي، وهي السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، قطر، والبحرين، حيث تحتل السعودية المرتبة الأولى ممثلة بمصرف الراجحي، الذي يمتلك أصول اجمالية تقدر بـ (91.497.00 مليون

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والإنجازات العملية المحققة.

دولار) وعائد متوسط على الأصول بنسبة (02.77 %)، ثم الكويت في المرتبة الثانية ممثلة الذي يمتلك أصول اجمالية تقدر بـ (57.859.45 مليون دولار) وعائد متوسط على الأصول بنسبة (01.46 %)، وفي المرتبة الرابعة والخامسة نجد كل من الامارات العربية المتحدة وقطر ممثلتين على الترتيب ببنك دبي الإسلامي الذي يمتلك أصول إجمالية تقدر بـ (56.448.00 مليون دولار) وعائد متوسط على الأصول بنسبة (02.37 %)، ومصرف قطر الإسلامي الذي يمتلك أصول اجمالية تقدر بـ (41.311.00 مليون دولار) وعائد متوسط على الأصول بنسبة (01.63 %)، وتأتي في المرتبة التاسعة مملكة البحرين ممثلة بمجموعة البركة المصرفية التي تمتلك أصول اجمالية تقدر بـ (25.453.00 مليون دولار) وعائد متوسط على الأصول بنسبة (01.19 %).

ويمكن تلخيص أسباب سيطرة وهيمنة دول الخليج العربي في مجال النشاط المصرفي الإسلامي إلى العديد من الأسباب، أهمها:

- تمتلك دول الخليج العربي أكبر حجم من الأصول والمخدرات المالية، بسبب المداخل الكبيرة التي تحققها من انتاج وبيع البترول والغاز الطبيعي، والتي يتم توظيفها واستثمارها في المصارف الإسلامية؛

- اكتساب خبرة وتجارب رائدة في مجال النشاط المصرفي الإسلامي، كونها دخلت هذا الميدان في مراحل مبكرة من السنوات الأولى لظهوره؛

- تطوير وتنويع مجالات الاستثمار في النشاط المصرفي الإسلامي، وانتهاج اقتصاد المعرفة في مجال الصيرفة الالكترونية، جعلها تتنافس أكبر المصارف التقليدية في العالم في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية؛

- الطفرة النوعية التي حققتها هذه الدول، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري المدرب والمؤهل على النشاط المصرفي الإسلامي؛

- انشار العديد من المؤسسات المالية والهيئات الشرعية الإسلامية الداعمة للنشاط المصرفي الإسلامي في هذه المنطقة؛ وتشجيع البحث العلمي في هذا الميدان؛

- الدعم الحكومي المستمر من طرف حكومات هذه الدول، والتشجيع على الابتكار؛ ساهم في انتشار النشاط المصرفي الإسلامي، حيث توسعت رقعتها إلى خارج حدودها الجغرافية،

مما جعلها تفرض نفوذها وسيطرتها على العديد من دول العالم العربي والإسلامي خارج منطقة الخليج العربي؛

- النتائج المحققة في مجال النشاط المصرفي الإسلامي، والإقبال والطلب المتزايد من طرف الأفراد والمؤسسات والشركات في هذه الدول على صيغ التمويل الإسلامي، لتمويل مشاريعهم واستثماراتهم؛

- انفتاح هذه الدول على العالم الخارجي والاستفادة من الشراكة الأجنبية مع الدول الغربية والدول الإسلامية الآسيوية الرائدة في مجال النشاط المصرفي الإسلامي؛

- توفر هذه الدول على مناطق تبادل تجاري حرة، ومشاريع التنمية المستدامة التي تنتهجها، زاد من الطلب على خدمات التمويل والاستثمار الإسلامي.

3.4 معوقات النشاط المصرفي الإسلامي:

تواجه المصارف الإسلامية في العالم العربي والإسلامي تقريبا نفس المشاكل والتحديات، ما عدا في الدول التي كانت سابقة لانتهاج ودخول النشاط المصرفي الإسلامي، وتختلف جزئيا في بعض الجوانب، من حيث القوانين والأطر التشريعية المنظمة لهذا النشاط وطبيعية اقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى مصادر الأصول المستثمرة في هذا المجال؛ أما على مستوى التحديات التي يعاني منها النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر، فيمكن تلخيصها في العناصر التالية(عربناك، <http://www.arabnak.com>):

- عدم مراعاة خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي من خلال إخضاعه لنفس القوانين والأنظمة التي تطبق على العمل المصرفي التقليدي؛

- محدودية السوق المصرفي الإسلامي من حيث المصارف الإسلامية وانتشارها عبر مناطق القطر الجزائري خاصة في المناطق الداخلية؛

- تعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من غياب قوانين لحماية النشاط المصرفي الإسلامي من مجموعة المخاطر المصرفية الممكن حدوثها في السوق النقدية الوطنية ماعدا النظام رقم (18-02) المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية المؤرخ في 04 نوفمبر 2018؛ والذي لم يعطي لهذا القطاع المالي مكانته المستحقة، مثل تلك الموجودة في الدول الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية؛

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والإنجازات العملية المحققة.

- صعوبة حصول المصارف الإسلامية على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها من غير المودعين والمستثمرين، فأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد التقليدية لتغطية متطلباتها؛ لكونها تتعامل بالفوائد الربوية؛
- النقص الكبير في الاطارات المؤهلة لتسيير نشاط العمل المصرفي الإسلامي، حيث تعاني بعض المصارف الإسلامية من نقص في الكوادر والمصرفيين المختصين في تطبيق أدوات وصيغ التمويل الإسلامي؛
- قصر عمر تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، حيث تعتبر تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر حديثة وفتية نسبيا، كونها لا تتعدى العشرون عاما.

5. خاتمة:

لقد استطاع النشاط المصرفي الإسلامي أن يكتسب مكانة بالغة الأهمية في عالم المال والأعمال والاستثمار، فجاح تجربة المؤسسات والمصارف الإسلامية وانتشارها الواسع وتعميمها في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية والغربية جعلها رقما صعبا ومنافسا قويا لوجود واستمرار النشاط المصرفي التقليدي الذي عمر لعقود طويلة من الزمن؛ في ظل تحول العديد من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية بالكامل في منطقة الخليج العربي، واعتماد نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية في الدول الغربية وغيرها، نتيجة الطلب المتزايد على منتجات التمويل الإسلامي. ومن المنتظر أن تعرف الصناعة المصرفية الإسلامية المزيد من التطور من خلال استخدام وادخال التكنولوجيا الرقمية الحديثة في مجال الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها، وابتكار منتجات تمويلية جديدة، مما سيمكنها من إحداث طفرة في مجال الصناعة المصرفية، والوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن وتعزيز الشمول المالي للنشاط المصرفي الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

- **النتائج:** من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة من أسئلة وفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يقوم النشاط المصرفي الإسلامي على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المالية، من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية خالية من التعامل بالفوائد الربوية؛

- يركز النشاط المصرفي الإسلامي على المساهمة في بناء اقتصاد حقيقي من خلال القيام بدور الوساطة الاستثمارية، المبنية على أساس الاستثمار المنتج للثروة، ومشاركة وتوظيف رأس المال في تنشيط الدورة الاقتصادية؛
- يركز النشاط المصرفي على الالتزام بالقيم العقائدية والأخلاقية، مهما كانت ربحية المشاريع الاستثمارية التي يشارك في تمويلها، ويمتنع عن التمويل والاستثمار في المشاريع التي تضر بالمجتمعات، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة؛
- انتشار الصناعة المصرفية الإسلامية وتركزها وازدهارها في دول الخليج العربي وبعض دول جنوب شرق آسيا، منحها ميزة تنافسية ومكانة يصعب على الدول الأخرى اللحاق بها؛ إلا بعد أعوام من العمل المتواصل والتحسين المستمر لمنتجاتها وخدماتها المصرفية في هذا المجال.
- **الاقتراحات:** مما سبق يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات، من خلال النقاط التالية:
- ضرورة تبادل الخبرات العلمية المعرفية والعملية التطبيقية في مجال النشاط المصرفي الإسلامي بين دول العالم العربي والإسلامي؛
- تقوية ودعم البلدان التي بها ضعف في ممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، من خلال زيادة عدد الفروع من المصارف والنوافذ الإسلامية، ونقل الخبرات إلى هذه الدول؛
- المساهمة في تنمية المجتمعات العربية والإسلامية؛ خاصة وأن كثيرا منها يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مثل: الفقر، البطالة، الأمية، والصحة ... الخ.
- إنشاء بنك للمعرفة متخصص في النشاط المصرفي الإسلامي، قصد تأصيل الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، وتمكين المؤسسات المالية والمصرفية من الاطلاع على آخر المستجدات في هذا المجال من الصناعة؛
- ضرورة الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة المتطورة وتوظيفها في النشاط المصرفي الإسلامي، قصد تمكين الأفراد والمؤسسات من القيام بالعمليات المالية التي يحتاجونها في أي مكان وزمان؛
- القضاء على مشكلة الفوضى في الفتاوى الشرعية الخاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية، من خلال الاستعانة بالعلماء والمختصين الثقات في هذا المجال؛

دراسة تحليلية لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: بين الأسس العلمية النظرية والانجازات العملية المحققة.

- تشجيع المعاهد المتخصصة في تدريس وتكوين الاطارات المؤهلة للعمل في مجال نشاط التمويل المصرفي الإسلامي، وتكوينهم من الناحية الشرعية- فقه المعاملات المالية الإسلامية- والناحية العملية التطبيقية - مهارات تسيير عمليات وتقنيات المصارف الإسلامية؛

- تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من خارج المصارف، ومنحهم الاستقلالية الكاملة في ممارسة مهامهم الرقابية على المؤسسات والمصارف الإسلامية، ومدى التزامها ومطابقة أعمالها لأحكام الشريعة الإسلامية، والقوانين المنظمة للنشاط المصرفي الإسلامي.

6. قائمة المراجع:

- مراجع باللغة العربية:

- المؤلفات:

- البنك الإسلامي للتنمية، المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007)؛

- الصادق عبد الرحمان الغرياني، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 2002)؛

- الغالي بن ابراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012)؛

- شرين محمد سالم، الهندسة المالية الإسلامية: ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2019)؛

- شهاب أحمد العزيزي، إدارة البنوك الإسلامية، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012)؛

- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004)؛

- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية: دراسة مقارنة، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012)؛

- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأسس الفكري والممارسات الواقعية، (مصراته: منشورات جامعة 07 أكتوبر، 2010)؛

- محمد علي القري، البنك الإسلامي: بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر، (جدة: مجمع الفقه الإسلامي، 2005)؛
- محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2015)؛
- وهبة مصطفى الزحيلي، المصارف الإسلامية، (دمشق: هيئة الموسوعة العربية، 2007)؛
- المقالات:
- اتحاد المصارف العربية، التمويل الإسلامي يحصد نمواً عربياً وعالمياً خلال أربعة عقود، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 462، 2019؛
- اتحاد المصارف العربية، المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 449، 2018؛
- حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصيرة للأبحاث والدراسات والخدمات التعليمية، العدد (08)، 2010؛
- الجريدة الرسمية:
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم (02) من النظام رقم 18-02 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية والمؤرخ في 04 نوفمبر 2018، العدد رقم (73)، الأمانة العامة للحكومة، 2018؛
- مواقع الانترنت (الالكترونية):
- الموسوعة الحرة ويكيبيديا wikipedia (2019)، مصرفية إسلامية، أنظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Islamic_banking_finance, consulté 21/09/2019, 19h17.
- عربناك ARABNAK (2019)، البنوك الإسلامية في المغرب العربي: الواقع والتحديات، أنظر: <http://www.arabnak.com>, consulté 22/09/2019, 17h21
- مجموعة البركة المصرفية (2019)، الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، أنظر: <https://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article&id=325>, consulté 23/09/2020, 17h21.
- مراجع باللغة الأجنبية:

- Literatures :

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Shari'ah Standard No. (11): Istisna'a and Parallel Istisna'a , (Manama : AAOIFI, 2015);

- Adem Durchslag, Thomson Reutres, **Islamic Finance: Instrument and Markets**, (London: Bloomsbury Information, 2010);
- Foundation Research Institute CFA, **Literature Review Islamic Finance : Ethics, Concepts Practice**, (Virginia: CFA, 2014);
- Islamic Financial Services Board IFSB, **Guidance Not In Connection With The Risk Management And Capital Adequacy Standards: Commodity Murabahah Transactions**, (Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia, 2010);
- Islamic Financial Services Board IFSB, **IFSB Glossary**, (Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia, 2018);
- Marifa Academy, **Islamic Banking and Finance: Principles and Practices**, (Telangana: Marifa Academy, 2014);
- Safina Liliya, **Principles and instruments of Islamic financial institutions, International Conference on Applied Economics ICOAE**, (Kazan: Procedia Economics and Finance 24, 2015);